

Distr.: Limited  
15 May 2001  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية  
الدورة العاشرة  
فيينا، ١٧-٨ أيار/مايو ٢٠٠١  
البند ٥ من جدول الأعمال  
متابعة مؤتمر الأمم المتحدة العاشر  
منع الجريمة ومعاملة الجرمين

## مصر\*: مشروع قرار منقح

توصي لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالموافقة على  
مشروع القرار التالي لكي تعتمده الجمعية العامة:

**اجراءات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: تقديم المساعدة الى الدول  
في مجال بناء القدرات تيسيرا لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة  
المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها**

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

إن الجمعية العامة،

إذ يساورها بالغ القلق ازاء تأثير الجريمة المنظمة عبر الوطنية على استقرار وتطور  
المجتمعات سياسيا واجتماعيا واقتصاديا،

وإذ تضع في اعتبارها أن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي مسؤولية عامة  
ومشتركة للمجتمع الدولي تتطلب تعاونا على الصعيدين الثنائي والمتحدد الأطراف،

\* نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وإذ تؤكّد مجدداً دعمها والتزامها بأهداف الأمم المتحدة في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية، وخصوصاً الأهداف المبينة في اعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين،<sup>(1)</sup>

وإذ تستذكر قرارها ٢٥/٥٥ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الذي اعتمد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها، وحيث جلّ جميع الدول والمنظمات الاقتصادية الإقليمية على التوقيع والتصديق على تلك الصكوك القانونية الدولية،

-١ ترحب بقيام عدد كبير من الدول والاتحاد الأوروبي بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أثناء مؤتمر التوقيع السياسي الرفيع المستوى، الذي عقد في باليارمو، إيطاليا، من ١٤ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠؛

-٢ تعرب عن تقديرها لما قدمه عدد من الحكومات من عروض لاستضافة مؤتمرات إقليمية على المستوى الوزاري ومن مساهمات مالية لعقد ندوات قبل التصديق بشأن تيسير بدء نفاذ الاتفاقية والبروتوكولين الملحقين بها وتنفيذها مستقبلاً؛

-٣ تشجع الدول الأعضاء على أن تقدم إلى صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، تبرعات لتزويد البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية بالمساعدة التقنية التي قد تحتاجها لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولين الملحقين بها، بما في ذلك التدابير التحضيرية اللازمة للتنفيذ؛

-٤ تطلب إلى الأمين العام أن يزود المركز المعنى بمنع الاجرام الدولي، التابع لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة بالأمانة العامة، بالموارد الالازمة لتمكينه من العمل، بصورة فعالة، على بدء نفاذ الاتفاقية والبروتوكولين الملحقين بها وتنفيذها، بوسائل منها تقديم المساعدة إلى البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية من أجل بناء القدرات في الحالات التي تشملها الاتفاقية؛

-٥ تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلىلجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الحادية عشرة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

---

(1) مرفق القرار ٥٩/٥٥.